مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.737

6 June 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والثلاثين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس الموافق ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والثلاثين بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو بولندا وأوكرانيا والجزائر والصين. أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، السفير السيد دمبينسكي.

السيد دمبينسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): أود أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في وقت دخلت فيه مفاوضاته الشاقة بشأن وضع معاهدة لحظر تفجيرات التجارب النووية إلى الأبد مرحلتها الختامية. ومع تزايد الزخم في هذا الشأن، من المطَمئن أن نعرف أن المسؤوليات الجسام المترتبة على تولي الرئاسة تقع على عاتق دبلوماسي قدير ومفاوض محَنّك. بإمكانكم الاعتماد، أيها السيد الرئيس، على تعاون وفدي ودعمه التامين. وأكون مُقَصِّراً إن لم أغتنم هذه الفرصة لأُعرب لسَلفكم، السيد أبواه، سفير نيجيريا، عن تقديرنا له على ما أظهره من فعالية وما تَحلّى به من دماثة في نهوضه بمهام منصبه الجِسام.

إن موضوع مداخلتي الوجيزة اليوم هو الأسلوب التفاوضي الجديد المتبع في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، الذي - نأمل أنه - سيساعدنا على إتمام مفاوضات المعاهدة بنجاح في غضون بضعة أسابيع. وبالأخَصّ، فإن الغرض من أخذي الكلمة بشأن هذه المسألة هو الإشادة برئيس اللجنة المخصصة، السفير السيد يآب راماكر على الطريقة التي ما برح يواصل بها الاضطلاع بهذه العملية من خلال إجراء مشاورات كثيفة ومفتوحة ودراسة متعمقة للمسائل المعنية. وجدير بالاشارة إلى أنني، في إحدى مداخلاتي السابقة، لم أتردَّد عن حثه على اتباع هذا النهج. ومن ثم، يرحب وفدي مع بالغ الارتياح بورقة العمل CD/NTB/WP.330 المؤرخة ٢٨ أيار/مايو. فنحن نرى أن هذه الوثيقة تمثل أساساً سليماً للجهد الأخير لإنجاز المعاهدة. كما نعتقد أن توقيتها كان جيداً.

ولئن كان مضمون مشروع الرئيس - أي الحلول المحدَّدة المقترحة والآثار المترتبة عليها على وجه الدقة - تخضع للتمحيص في عاصمة بلدي، ربما على غرار ما يجري في عواصم أخرى، فإننا ننوِّه مع الارتياح بالروح الإيجابية التي وضعت بها الوثيقة المذكورة أمام اللجنة. وعليه، فريثما تردني تعليمات حكومتي في هذا الشأن، أود أن أعرب مبدئياً عن تأييد وفدي لفحوى مشروع نص المعاهدة الوارد فيها.

ومع بداية الجزء الثاني من دورة المؤتمر لهذا العام، لا بد أنه بات من الجلي للسيد السفير راماكر - شأنه في ذلك شأن وفود أخرى كثيرة، بما فيها وفدي - أنه، بعد انقضاء ما يزيد عن سنتين من الجهود التي بذلتها اللجنة المخصصة وأفرقتها العاملة وأصدقاء الرئيس والمنسقون والجهات الداعية إلى عقد الاجتماعات - أستَنفد إلى حد كبير نطاق أسلوب التفاوض. إن محاولات التحرك قدماً إلى ما يتجاوز مجالات توافق الآراء المسجلة في الجزء الأول من "النص المتداول" كانت مخَيِّبة للآمال بشكل واضح. وفي الواقع أن اللجنة المخصصة قد وجدت نفسها تتحرك في دائرة مفرغة. إن عدم جدوى العملية قد بات واضحاً تماماً عندما تم التعويض فوراً عن مجموعة من الأقواس أُزيلت من صياغة المشروع بأقواس متعددة أدرجت في موضع آخر. وبالطبع، فإن العملية التفاوضية التي بدأت تتباطأ حتى التوقف عملياً قد شكلت تهديداً خطيراً

للموعد المستهدف المعترف به لإنجاز المعاهدة. وإن أسلوب العمل الجديد للجنة المخصصة ومشروع المعاهدة الذي قدمه الرئيس في وقت لاحق قد أوصلا هذه الحالة المحبطة إلى التوقف.

ونحن نرى أن الميزة الرئيسية لمشروع المعاهدة المعروض من رئيس اللجنة المخصصة هو أنه يبني بدقة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حتى الآن في "النص المتداول" للمعاهدة. وفي الوقت ذاته، ففيما يتعلق بالمسائل الأساسية المثيرة للجدل، كانت المشاورات المفتوحة مشجعة بدرجة كافية للرئيس لأن يقترح مشروع صياغة كأساس لحل وسط ممكن. وبإصداره حكمه، فقد عرض على اللجنة وثيقة توفر - برأي وفدي - أساساً ناجعاً يمكنها وينبغي لها بناء عليه أن تسعى إلى إيجاد حلول وسط للمسائل المطروحة.

إن بعض هذه المقترحات، في شكلها الراهن - لئن كانت ، أساساً، تستدعي النظر فيها بشكل جدي - قد تستفيد من تحسينات طفيفة. فمن الناحية النظرية مثلاً، يمكن تَصوُّر صياغة للديباجة ربما تكون أقل وَجَلاً فيما يتعلق بالمضمون اللاإنتشاري للمعاهدة، وصيغة لتكوين المجلس التنفيذي تستجيب استجابة أوفى لاهتمامات جميع المجموعات الاقليمية، أو تَصوُّر حكم لبد النفاذ يوَفِّق بقدر أكبر من الفعالية بين شرطين: شرط شمولية المعاهدة من جهة، وشرط بدء نفاذها في وقت مبكر من جهة أخرى.

إن المقترحات المدرجة في الوثيقة CD/NTB/WP.330 - على نحو ما نراها - ليست مقدمة على أساس قبولها كما هي أو رفضها. فهي، على الرغم من عدم إرضائها لأي موقف معين مائة في المائة، توفر أساساً قيماً وبنّاءً من أجل السعي الحثيث إلى عقد مفاوضات هادفة وإبرام صفقات مُشَرِّفة يؤمل منها أن تعزز المعاهدة التي نسعى جميعا إلى إبرامها، لا أن تعطلها. وأرى - في المرحلة النهائية من مفاوضات المعاهدة أن هذه هي الطريقة المناسبة لإعطاء زخم جديد لعملية التفاوض بشأن المعاهدة. ومن المستحسن أن تفضي إلى عملية تفاوضية جادة قائمة على الأخذ والعطاء. إن وفدي عاقد العزم على التعاون الوثيق مع السفير السيد راماكر في جهوده الرامية إلى تعزيز هذه العملية والوصول بمفاوضات المعاهدة إلى خاتمة ناجحة بحلول نهاية هذا الشهر.

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى ما وجهه الى الرئيس من عبارات لطيفة. ويسرني أن أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا، السفير السيد سليبتشنكو.

السيد سليبتشنكو (أوكرانيا) (الكلمة بالانكليزية): يسرني كثيراً أن أهنئكم على توليكم مهامهكم الهامة وأتمنى لكم كل نجاح في نهوضكم بها، خاصة مع دخول مؤتمر نزع السلاح المرحلة النهائية من مفاوضات المعاهدة.

لقد طلبت أخذ الكلمة في هذه الجلسة العامة لأُوَجّه نظركم الى البيان الذي أدلى به رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، فيما يتعلق بالفروغ، في ١ حزيران/يونيه، من عملية إزالة الذخيرة النووية الاستراتيجية من أراضيها. لقد أصبحت أوكرانيا، نتيجة لهذا الحدث، دولة لا نووية، مُنفِّذةً بذلك الحكم ذا الصلة من إعلان سيادة دولة أوكرانيا لعام ١٩٩٥. إن أوكرانيا، إذ تقيدت تقيداً شديداً بالتزاماتها وفقاً

لاتفاقها الثلاثي، هي مُحِقّة في أن تنتظر من شركائها كذلك أن يفوا بكامل التزاماتهم فيما يتعلق بالضمانات الأمنية لأوكرانيا ومساعدتها المالية لغرض نزع السلاح وتعويضها على الرؤوس الحربية النووية.

اسمحوا لي أن أقرأ عليكم الآن بيان رئيس أوكرانيا.

اكتملت في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عملية نقل الذخيرة النووية الاستراتيجية من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي بهدف إزالتها في وقت لاحق بإشراف المراقبين الأوكرانيين. وبذلك، أظهرت الدولة الأوكرانية للعالم التزامها بفكرة نزع السلاح النووي العالمي وسعيها الحثيث، عن طريق إجراءات محددة، إلى زيادة تقريب البشرية الى الحقبة التي ستتمكن فيها أمم كوكبنا قاطبة من المعيشة دون خطر الإبادة النووية.

في زمن ما، كان شعب أوكرانيا مضطراً لتمويل سباق تسلح نووي شامل أثناء فترة الحرب الباردة على حساب رفاهه وتنميته الاقتصادية. ومن ثم، فعندما أعلنت أوكرانيا ملكيتها للأسلحة النووية الموجودة في أراضيها والموروثة عن الاتحاد السوفياتي السابق، لم تكن تعتبر تلك الأسلحة قوة عسكرية فعلية، بل اعتبرتها، في المقام الأول ثروة مادية قد تعوِّض خسائرها، جزئياً، على الأقل. إن أوكرانيا المستقلة لم تشكل قط خطراً نووياً على البشرية.

وقد استرشد برلمان أوكرانيا بذلك عندما أعلن في تموز/يوليه ١٩٩٠ أن أوكرانيا ستتقيد بثلاثة مبادئ لا نووية، هي: ألا تقبل أسلحة نووية وألا تقوم بإنتاج هذه الأسلحة أو تدبيرها.

وقد وجد هذا القرار طريقه إلى الصياغة في كل ما صدر عن أوكرانيا بعد ذلك من وثائق وكل ما اتخذته من إجراءات عملية في ميدان نزع السلاح النووي. وبالتالي، فإن سحب الذخيرة النووية النهائية من أراضي أوكرانيا ليس سوى نتيجته المنطقية، فضلاً عن أنه يوفر دليلاً مقنعاً على سياسة أوكرانيا الثابتة والمدروسة.

إن هذا الحدث التاريخي يسجل وفاء دولتنا التام، وفي الوقت المناسب، بالتزاماتها وفقاً للبيان الثلاثي الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن رؤساء أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهو بمثابة إسهام هام من أوكرانيا في عملية نزع السلاح. غير أن هذه العملية لا يمكن أن تكون من جانب واحد، إذ ينبغي أن تقوم بلدان أخرى، والنووية منها في المقام الأول، بدعمها وتكميلها في الميدانين السياسي والعملي. إن التصفية التامة للأسلحة النووية الموجودة في أراضي أوكرانيا تتيح فرصة فريدة لوضع فكرة جعل أوروبا الوسطى والشرقية، من البحر الأسود حتى بحر البلطيق، منطقة لا نووية، موضع التنفيذ. وسيشجع إنشاء هذه المنطقة على إيجاد جو من الثقة فيما بين بلدان المنطقة، وسوف يقلل كثيراً من خطر ظهور حدود تقسيم جديدة في قارة أوروبا.

إن المساعدة المقدمة من أجل إزالة الأسلحة النووية تحظى بتقدير كبير في أوكرانيا. ولئن كانت أوكرانيا تفي بالتزاماتها الدولية في هذا الميدان، فهي تواجه عدداً لا بأس به من المشاكل التي لا يسعها حلها بمفردها. ومن ثم، فبعد أن تخلينا عن ثالث أكبر قوة نووية في العالم، يحق لنا أن ننتظر أن يتم أيضاً تقديم المساعدة لأوكرانيا بعد وفائها التام بأحكام البيان الثلاثي الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن

رؤساء أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. إننا نعوّل على قيام تعاون طويل الأجل في هذا الميدان من أجل منفعة البشرية جمعاء.

إن شعب أوكرانيا، وقد عانى من النتائج المدمّرة للكارثة التي حلّت بمنشأة تشرنوبيل لتوليد الطاقة النووية، يدرك تمام الإدراك ما تشكله الأسلحة النووية من خطر كارثي كبير على البشرية. وأوكرانيا، اقتناعاً منها بصحة اختيارها أن تصبح دولة لا نووية، تناشد بقية الدول، والنووية منها أولاً، أن تحذو حذوها وتفعل كل ما يلزم لإزالة الأسلحة النووية من جميع أنحاء كوكبنا في أقرب وقت ممكن وإلى الأبد.

في الختام، أود أيضاً أن أؤكد أن أوكرانيا، من خلال إسهامها البارز في قضية عدم الإنتشار وكبح سباق التسلح النووي، قد أثبتت مجدداً أنه قد آن الأوان منذ فترة طويلة لأن تصبح في عداد أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وقد نهضت، في الوقت ذاته، بدور نشط في السعي إلى إيجاد حل وسط لمسألة توسيع المؤتمر، التي لم يُبتّ فيها بعد. ونأمل أن تعالج الصيغة التي وُضعت هواجس جميع الأطراف المعنية وأن يتسنى اتخاذ قرار إيجابي بشأن هذه المسألة دون مزيد من التأخير.

الرئيس: أشكر ممثل أوكرانيا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. يسرني الآن أن أعطي الكلمة إلى ممثل الجزائر السفير السيد مغلاوي.

السيد مغلاوي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم الوفد الجزائري وحسن نواياه. إنني واثق من أن خصالكم - البشرية منها والمهنية - ستسهم إسهاماً قيماً وستحظى بالتقدير في هذه الأوقات العصيبة والخطيرة الشأن بوجه خاص. كما أود أن أغتنم هذه المناسبة لشكر سلفكم، السيد أبواه، سفير نيجيريا، على ما بذله من جهود جديرة بالثناء في سبيل دفع أعمالنا قدماً، وأن أُعرب له عن بالغ تقدير وفدي. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بسفير إثيوبيا الجديد، سعادة السيد فيسّها ييمر، الذي أكرر الإعراب له عن مَوَدّتي.

إنني لم أكن أعتزم أخذ الكلمة في الجلسة العامة هذا اليوم. غير أن ثمة أمور مُعَيَّنة استرعي انتباهي لها في مطلع هذا الأسبوع تدفعني إلى أخذ الكلمة للعرض مجدداً لمسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح. وسأقتصر، بصفة أساسية، على التذكير بما سبق أن صدر عن وفدي من تصريحات بشأن هذه المسألة الهامة.

في ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، عندما كنت أخطو خطواتي الأولى في مؤتمر نزع السلاح هذا، ألقيت البيان التالي أمام هذا المحفل المهيب:

"إن وفدي يأسف أشد الأسف إذ يلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل في العام الماضي إلى التغلب على العقبة الحائلة دون التوسع في عضويته. فالوفود التي أبدت إرادتها بأن تصبح أعضاء كاملة العضوية في المؤتمر، قد وجدت في شخصية السفير أوسوليفان المعبّر الأمين عن اهتماماتها، والنتائج التي توصل إليها سيادته نحن دائما راضون عنها. ونحن نخشى من إدراج موضوعات لا تدخل في إطار اهتمامات مؤتمرنا عند تناوله موضوع التوسع، تحسبا من عرقلة هذه

العملية وتعطيلها إلى آجال غير محددة، مما يفقد مؤتمر نزع السلاح بعضاً من مصداقيته. إن وفود الدول الثلاث والعشرين المختارة قد قدمت اقتراحاً توافقياً وهذا أمر يعلي من شأنها ويدل مرة أخرى على قوة إرادة هذه الدول في أن تشارك في جهود المؤتمر، ونحن ندرك ذلك تماما ولا يزال الأمل يحدونا في الوصول إلى حل خلال الأسابيع القادمة" (مقطع من الوثيقة CD/PV.668 المؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٤).

وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، تناولت مجدداً مسألة توسيع العضوية بالعبارات التالية:

"ورغم النتائج التي توصل إليها السفير لامبريا والتي تستحق الثناء، والتي نرحب بها، لم يصل مشكل توسيع مؤتمر نزع السلاح إلى نهاية إيجابية. ولم تكن التطورات مثمرة هذا العام أيضا. وأصبح من الواضح الآن أكثر من ذي قبل عدم وجود بديل يغني عن الاستنتاجات والتوصيات التي سبق أن توصل إليها السفير أو سوليفان. وفي رأينا أن الوقت قد حان للاستجابة لإرادة الدول في أن تصبح أعضاء في المؤتمر. وينبغي إحداث زيادة فورية في عدد الدول الأعضاء ليصل إلى ٦٠ مع استكمالها بإقامة آلية تسمح بتوسيع هذا المحفل بطريقة منتظمة وتحت رقابة.

"ونحن نتفق في الرأي مع من يؤكدون أن العالم قد تغير. وهذا واضح إلى درجة لا تحتاج إلى جهد كبير للتوصل إلى تلك النتيجة. ومن نتائج هذا الوضع الجديد في رأينا ضرورة ديمقراطية القرار في الأجهزة الدولية" (مقطع من الوثيقة CD/PV.688 المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤).

ولا يسعني إلا أن أذكركم أيضاً بما أبداه الوفد الجزائري من تأييد للمقرر المتعلق بتوسيع العضوية، المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (المقرر الوارد في الوثيقة CD/1356). وقد ألقيت آنذاك بياناً قلت فيه ما يلي:

"إن وفدي يؤيد هذا المقرر تأييداً تاماً. فهو يشكل خطوة إلى الأمام في حل مشكلة توسيع العضوية هذه التي ما برحنا نعالجها منذ أمد طويل.

"ومنذ نشر تقرير السيد أوسَلِفَن، ما انفك وفدي يدعم دعماً تاماً قبول البلدان الـ ٢٣ المعنية أعضاءً في مؤتمر نزع السلاح. إننا نعتقد أنه قد آن الأوان لتوسيع عضوية هذا المؤتمر. بل إن ذلك قد بات ضرورة. ويتفاوض هذا المؤتمر على صكوك قانونية دولية ذات نطاق عالمي. وبمقدار ما يكون عدد البلدان المشاركة في التفاوض كبيراً، بمقدار ما تكون فرص بلوغ الاتفاقات المعقودة صفة الشمولية كبيرة. وطبعاً، سيكون تحقيق توافق في الآراء أمراً أصعب؛ ولكن ما أن يتم بلوغه، لن يصبح إلا أكثر رسوخاً. بل سأقول أكثر شرعية. إننا نتفهم ما تبديه وفود معينة من قلق بشأن احترام التوازنات القائمة داخل المؤتمر، لا سيما التوازنات الجغرافية والسياسية. غير أننا نعتبر أن رغبة كل دولة عضو في المجتمع الدولي في أن تصبح عضواً في مؤتمر نزع السلاح هي رغبة مشروعة."

أوَجِّه نظركم إلى أن الوفد الجزائري، في بيانه الوارد في الوثيقة CD/PV.688، لم يؤكد فقط ضرورة قبول البلدان المدرجة في قائمة السفير السيد أوسَلِفَن أعضاءً في مؤتمر نزع السلاح فوراً، بل أنه قدم

أيضاً مقترحاً يبين دون لبس أنه مستعد للذهاب إلى ما يتجاوز هذه القائمة، وفقاً للمادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، التي تنص على أنه "يجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة". ولا يمكننا أن نغفل أن ثمة بلداناً أخرى، ليست من بين البلدان الـ ٢٣، هي مرشحة لقبولها أعضاءً في مؤتمر نزع السلاح، إذ أن من بينها بلداناً صديقة لا يفوتها أن تُذكّرنا بذلك كلما سنحت لها الفرصة لذلك.

سأختتم بياني بالإعراب عن الأمل بأن يفضي هذا التذكير إلى تبديد الشكوك التي ساورت رئيس أحد الوفود الأعضاء في مجموعة الـ ٢٣ بشأن موقف الجزائر فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. إن وفدي يدرك تماماً المصاعب التي أعاقت التوصل إلى حل مُرضٍ ما برح يتطلع إلى تحقيقه. وهو يدرك كذلك أن دورنا جميعا في هذا المحفل يتمثل في السعي إلى إيجاد الوسيلة الكفيلة بتخطي ما ينشأ من مصاعب. ويجدد التذكير هنا بأن الوفد الجزائري هو من بين الوفود التي تعمل على التوفيق بين الآراء، وليس من بين الوفود التي تعمل على إعاقة ذلك. وأود، أخيراً، أن أُعيدَ إلى الأذهان بأن رئيسنا موكَل بمهمة إجراء مشاورات بشأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. إن وفدي ما برح مستعداً للنظر ببالغ الاهتمام في كل صيغة مقبولة سياسياً وقانونياً تعرض عليه، وهو مستعد للقيام بذلك، أولاً وقبل كل شيء، توخياً للشفافية ومنعاً لقيام أي سوء تفاهم لن يدعو إلا إلى شديد الأسف.

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل الصين، السفير السيد شا.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): هل لي أن أبدأ، أيها السيد الرئيس، بتهنئتكم بحرارة على تَولّيكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح؟ إن الصين وباكستان يتمتعان منذ أمد طويل بعلاقة وتعاون ودّيين، قائمين على التفاهم المتبادل والتعاضد، وخاصة في الشؤون الدولية. هذه العلاقة تستند إلى مبادئ التعايش السلمي الخمسة، وقد صمدت ضد محك الزمن. وفي الشؤون الدولية، يمكن اعتبار علاقتنا نموذجاً للتعاون فيما بين الدول.

كما نشأت صداقة حميمة بين الوفد الصيني ووفد باكستان، وكذلك بيني وبينكم أنتم، يا سيدي. إن الوفد الصيني واثق من أنكم، بمهارتكم الدبلوماسية البارزة وتفهمكم المتعمق للشؤون الدولية، ستتمكنون حتماً من إرشاد المؤتمر إلى خاتمة موفقة وستنهضون بدور رائد في المرحلة الحرجة من مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وأود أن أؤكد لكم أن وفدي سيتعاون معكم تعاوناً تاماً. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأُرحب بزميلنا الجديد، السيد فيسّها ييمر، سفير إثيوبيا، وأتطلع إلى التعاون معه ومع الوفد الإثيوبي.

لقد دخلنا المرحلة الأخيرة من مفاوضات المعاهدة. فبعد عامين من العمل الدؤوب، بدأنا أخيراً نرى بصيصاً من النور في آخر النفق. وغني عن القول إننا ما زلنا نواجه بعض المسائل الهامة التي لم يُبَتّ فيها بعد. ولا يمكن حل هذه المسائل إلا من خلال مفاوضات حقيقية تُجريها جميع الأطراف المعنية. والوفد الصيني واثق من أنه، ما دامت الأطراف كافة تتفاوض بنية حسنة وفي جو من الاحترام المتبادل وبالمرونة اللازمة، سنتمكن من تلبية الآمال الكبيرة للمجتمع الدولي وإبرام المعاهدة بحلول أواخر حزيران/يونيه. إن الوفد الصيني مستعد لبذل جهود حثيثة تحقيقاً لهذه الغاية.

وللمعاهدة أثر مباشر في المصالح الأمنية الأساسية للصين. ولا يُنكَر أن الحالة العالمية قد شهدت تغيرات بالغة الأثر مقارنةً بعهد الحرب الباردة. غير أنه لا تزال ثمة مطامع بالهيمنة، كما أن عادة التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى لم تتغير. وقد بدأ فعلاً تنفيذ برامج للحفاظ على أكبر مخزونات من الأسلحة النووية وصيانة هذه المخزونات سعياً إلى تحقيق تَفَوُّق نووي مستديم، ولم يتم التخلي بعد عن سياسة الردع النووي القائمة على السبق إلى استخدام السلاح النووي. في هذه الظروف، تحملت الصين مخاطر معينة، سياسياً وفيما يتعلق بأمنها الذاتي، بالموافقة على التفاوض وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. غير أنه، تشجيعاً لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتلبيةً للنداء الذي أطلقته مجمل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، اتخذت الحكومة الصينية قراراً سياسياً بالمشاركة الجادة في مفاوضات المعاهدة. وهدف الصين هو إبرام معاهدة تكافؤ، معاهدة تكون مقبولة عالمياً ولا تضر بالمصالح الأمنية المشروعة للصين. لهذا الغرض، اتخذت الحكومة الصينية موقفاً يتصف بكثير من الجدية والمسؤولية حيال المفاوضات. وتيسيراً لإبرام المعاهدة في وقت مبكر، تعرب الصين عن استعدادها لإجراء المصالحات اللازمة، إلا أنه لا يمكن لهذه المصالحات أن تتعدى حد مقتضيات المصالح الأمنية الوطنية الأساسية للصين. وسأقدم فيما يلي شرحاً لموقف الحكومة الصينية إزاء بعض القضايا الرئيسية في مفاوضات المعاهدة.

أولاً، فيما يتعلق بالنطاق والتفجيرات النووية السلمية، لا ينبغي لأية معاهدة لتحديد الأسلحة أو نزعها أن تعَوِّق التنمية العلمية والاقتصادية للدول الأطراف فيها. هذا مبدأ مقبول عالمياً. والتفجيرات النووية السلمية، بوصفها تكنولوجيا ذات إمكانات هائلة، يمكنها، إن استخدمت على الوجه الصحيح، أن تؤدي دوراً دينامياً في تعزيز التنمية الاقتصادية لبعض البلدان. هذا من الأمور ذات الدلالة الخاصة بالنسبة إلى الصين - البلد المكتظ بالسكان والشاسع المساحة لكنه شحيح نسبياً بالموارد الطبيعية. ولا يمكننا الاتفاق على حظر تكنولوجيا واعدة لمجرد حظر تفجيرات تجارب الأسلحة النووية. وحسب القول المأثور، لا ينبغي رمي المليح مع القبيح - وهي حكمة بسيطة. إن نية الصين الأصلية في طرح مسألة التفجيرات النووية السلمية ما زالت قائمة. والهاجس بأن هذه التفجيرات لا يمكن تمييزها بسهولة عن التفجيرات النووية لأغراض عسكرية، وأنه قد يكون لها أثر ضار بالبيئة، هو هاجس يساورنا نحن أيضاً. غير أننا لا نعتقد أن هذه المشاكل مستعصية ومع أننا غير مقتنعين بعد بالحجج المضادة المختلفة، فإننا نقر أيضاً بأن مفاوضات المعاهدة قد بلغت مرحلتها النهائية. وتيسيراً لإبرام المعاهدة في غضون الفترة الزمنية المقررة، فإن الوفد الصيني مستعد الآن لمراعاة حظر مؤقت للتفجيرات النووية السلمية. ويمكن أن توافق الصين على نص معاهدة يقضي بأن ينظر المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في إمكانية السماح بإجراء تفجيرات نووية سلمية. وإذا ما وافقت جميع الدول الأطراف على السماح بإجراء تفجيرات نووية سلمية بتوافق الآراء، فسيبدأ مؤتمر الدول الأطراف أعماله فوراً بهدف الاتفاق على ترتيبات من أجل إمكانية الموافقة على إجراء هذه التفجيرات وإمكانية إجرائها. وتحول الترتيبات دون جني أية منافع عسكرية وتكون متمشية مع التزامات الدول بموجب اتفاقات دولية أخرى.

هذه بادرة رئيسية من بوادر المرونة من جانب الحكومة الصينية حرصاً على إبرام المعاهدة في وقت مبكّر. وتأمل الصين أن تنظر بلدان أخرى في هذه الصياغة بجدية وأن تقابِل ذلك بالمثل بروح المرونة ذاتها. وإذا ما تم التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن، فستصبح الصين في موقف يتيح لها النظر بعين الموافقة في صياغة النطاق الواردة في الوثيقة CD/NTB/WP.222، التي تحظر، من حيث الجوهر، إجراء أي تفجير تجريبي لأسلحة نووية وأي تفجير نووي آخر.

ثانياً، عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع هذه الأسلحة، والضمانات الأمنية. إن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع هذه الأسلحة يشكلان هدفين من الأهداف الأساسية للمعاهدة، وهما متساويان من حيث الأهمية ولا غنى عنهما. وفي سبيل عدم انتشار الأسلحة النووية، من الجوهري جعل بدء نفاذ المعاهدة مشروطاً بانضمام جميع الدول القادرة تقنياً على إجراء تفجيرات نووية. وعليه، ففيما يتعلق بمسألة بدء النفاذ، يؤيد الوفد الصيني أي مقترح يتفق مع المبدأ الوارد ذكره أعلاه. وكذلك، يعارض الوفد الصيني أي مقترح ينكر ذلك المبدأ أو يُضعِفه، على غرار ما يسمى ببند التنازل. إن نزع السلاح النووي مسألة لا يمكن للمعاهدة أن تتجنبها. وقد دعت الصين دوماً إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية في وقت مبكر واعتبرت المعاهدة خطوة ملموسة صوب تحقيق هذا الهدف. لهذا السبب، تؤيد الصين موقف مجموعة الـ٢١ الداعي إلى إدراج بعض المقاطع المتعلقة بنزع السلاح النووي في الجزء ذي الصلة من المعاهدة. كما ينبغي للمعاهدة إيلاء الاهتمام الواجب لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية سلبية، وللاتفاق فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون السَبَّاقة إلى استخدام أسلحة نووية ضد بعضها البعض. وقد دعت الصين، في مستهل المفاوضات، إلى إدراج مادة مستقلة في المعاهدة بشأن هذه المسألة، وقدمت نصاً مقترحاً. وكبادرة أخرى من بوادر المرونة، يوافق الوفد الصيني الآن على سحب النص المقترح. غير أن الموقف السياسي للصين ما زال كما هو، وما زلنا نُصِرّ على أن تتجلى هذه الأفكار في ديباجة المعاهدة.

ثالثاً، آلية إطلاق عمليات التفتيش الموقعي. المسألة الأخيرة والأهم التي أود أن أتحدث عنها هي آلية إطلاق عمليات التفتيش الموقعي. هذه المسألة تتطرق إلى المصالح الأمنية لجميع الدول الأطراف وتجسد مبدأ المساواة والعدل في المعاهدة. وعليه، فإن مسألة ما إذا كان بوسعنا النجاح في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وما إذا كان بوسع المعاهدة أن تجتذب الانضمام إليها على نطاق عالمي ستتوقف، بدرجة كبيرة، على ما إذا كان بوسعنا إيجاد حل مناسب لهذه القضية. وبغية تسوية هذه القضية، لا بد من التصدي على النحو الصحيح للعلاقة بين الأساس الذي يتم الاستناد إليه عند تقديم الطلب من جهة والإجراء الذي يتَّبعه المجلس التنفيذي عند اتخاذه القرارات من جهة أخرى. ونظام الرصد الدولي هو نتيجة لجهود مشتركة لخبراء من بلدان كثيرة، وسيتم وضعه موضع التشغيل تحت إشراف الأمانة الفنية لمنظمة المعاهدة المرتقبة. وستتولى الأمانة الفنية معايرة مرافقه وبياناته واعتمادها. وعليه، فإن البيانات التي يتم الحصول عليها بواسطة نظام الرصد الدولي ستكون موثوقة عادةً، ومن شأنها أن تُستَخدم أساساً أولياً لإطلاق تفتيش موقعي. وفي الوقت ذاته، فإننا نقر بأنه، على النطاق العالمي، توجد فجوة بين قدرات نظام الرصد الدولي ومتطلبات التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة، نظراً لعوامل مثل القيود المالية. وبالطبع، ينبغي عدم إغفال هذه الفجوة.

في هذا الصدد، قد يكون لعمليات رصد التجارب النووية دور تكميلي تؤديه. غير أن المشكلة هي أن قدرات رصد التجارب النووية تتباين تبايناً كبيراً بين بلد وآخر، سواء من حيث الكم أو النوع، نظراً لتباين مستويات التنمية في البلدان. وثمة عدد كبير من البلدان النامية ليس لديها عمليات رصد للتجارب النووية مناسبة لهذه المعاهدة، أو ليس لديها سوى عدد قليل جداً منها، خلافاً لبضعة بلدان متقدمة. وإذا ما سُمِح لهذه البلدان الأخيرة أن تستخدم عمليات رصد التجارب النووية دونما قيد، فإن العدد الكبير من البلدان النامية ستخضع للتمييز حتماً. ولا يقتضي الأمر قدراً كبيراً من الفَهامة لمعرفة أن البلدان التي لديها عمليات قوية لرصد التجارب النووية لن تستخدم هذه الوسائل ضد أنفسها. فالبلدان التي قد تستهدفها عمليات رصد التجارب النووية من المحتمل جداً أن تكون البلدان النامية، لا سيما ما يُعتبر منها أنها تشكل تهديداً. والأهم من ذلك أن عمليات رصد التجارب النووية، نظراً لخضوعها لحسن تقدير البلدان، هي

انتقائية وتمييزية في صميمها. ونظراً لطبيعتها هذه، فإذا ما استُخدمت بيانات رصد التجارب النووية بوصفها الأساس الوحيد لإطلاق عملية تفتيش موقعي، قد يتيح ذلك، بسهولة، مجالاً لإمكانية إساءة استخدام الحق في طلب إجراء تفتيش موقعي، الأمر الذي سوف يعـَرِّض جدية نظام الرصد، بل والمعاهدة ذاتها، للخطر الجسيم. ومن ثم، يتعين فرض قيود ضرورية على استخدام عمليات رصد التجارب النووية. ويرى الوفد الصيني أنه، إذا ما أُريدَ استخدام بيانات رصد التجارب النووية كجزء من الأساس لإطلاق عملية تفتيش موقعي، فيجب أن تكون ذات طابع تقني وموثوقة وقابلة للتحقق من صحتها وأن يكون قد تم الحصول عليها وفقاً لمبادئ مقبولة عالمياً للقانون الدولي. كما ينبغي أن تجتاز هذه البيانات عملية فحص تقني وسياسي دقيق. ويعارض الوفد الصيني معارضة باتة إطلاق عملية تفتيش موقعي عن طريق ما يسمى بالاستخبار البشري. وستكون عمليات التفتيش الموقعي حساسة سياسياً وقد تشكل، إلى درجة ما، تعدياً على سيادة الدول الأطراف موضع التفتيش. وبالتالي، لا يمكن لعمليات التفتيش الموقعي إلا أن تكون الملاذ الأخير لنظام التحقق، باستخدامه في ظروف قصوى. وهذا يجعل التفتيش الموقعي حدثاً نادراً، لا حدثاً معتاداً. لذلك، ينبغي للمعاهدة، من جهة، أن تنص على إجراءات التشاور والتوضيح الضرورية، تجنباً لإجراء عمليات تفتيش موقعي لا ضرورة لها، وينبغي لها، من الجهة الأخرى، أن تضع عملية محكمة لاتخاذ القرارات كيما يقوم المجلس التنفيذي باستعراض طلبات التفتيش الموقعي والموافقة عليها، للحيلولة، قدر الإمكان، دون أي إساءة استخدام لعمليات التفتيش الموقعي.

وثمة مقترحات عديدة مطروحة حالياً بشأن عملية اتخاذ القرارات في المجلس التنفيذي. هناك خيار "الضوء الأحمر"، الذي سيعني الشروع في عملية تفتيش موقعي آلياً، ما لم تعترض على ذلك غالبية أعضاء المجلس التنفيذي. وهناك خيار "الضوء الأخضر"، الذي ينبغي بموجبه لأغلبية مـُعـَيـَّنة من أعضاء المجلس أن توافق على طلب تفتيش موقعي. وهناك أيضاً خيار المزج بين الضوئين الأخضر والأحمر. وفيما يتعلق بخيار "الضوء الأخضر"، هناك أيضاً فرق في شدة اللون، أي الأغلبية البسيطة أو أغلبية الثلثين. وأود أن أشير إلى أنه، نظراً لأن التفتيش الموقعي هو ملاذ أخير لنظام التحقق، فلا يمكن اعتبار الشروع في عملية تفتيش موقعي سوى مسألة من المسائل الجوهرية في المجلس التنفيذي. وقد يسأل المرء، إن لم تكن هذه المسألة مسألة جوهرية، فما هي المسائل الأخرى التي يمكن اعتبارها جوهرية في المجلس؟ ونظراً للطبيعة الملازمة لعمليات التفتيش الموقعي، وخاصة أن عمليات رصد التجارب النووية قد تؤدي دوراً مـُعـَيـَّناً في إطلاق عملية تفتيش موقعي، يعتقد الوفد الصيني اعتقاداً راسخاً بأنه، ضماناً لعدالة عمليات التفتيش الموقعي، يجب أن توافق أغلبية ثلثي جميع أعضاء المجلس التنفيذي على طلب إجراء عملية تفتيش موقعي قبل أن يمكن إجراء هذه العملية. وأعرب البعض عن قلقهم من أنه، إذا كانت عملية اتخاذ القرارات في المجلس شديدة أكثر مما يلزم، فقد يؤدي ذلك إلى تأخير وصول فريق التفتيش إلى منطقة التفتيش، مما يضعف فعالية عملية التفتيش الموقعي. ويعتقد الوفد الصيني بإمكانية معالجة هذا الهاجس وبأنه قد لا يكون ثمة موجب له. ويفيد تقرير فريق خبراء التفتيش الموقعي المقدم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (CD/NTB/WP.198)، فيما يتعلق بغاز الزينون، وهو أكثر ظواهر التفجير النووي حسماً من حيث الزمن. أنه طالما يصل فريق التفتيش إلى الموقع في غضون أسبوعين من حدوث الظاهرة، يمكن تحقيق احتمال كشف جيد. وقد وفر ذلك إطاراً علمياً سليماً من أجل وضع أُطر زمنية مختلفة. إن وفدي واثق من أن بوسعنا، من خلال المناقشات، إيجاد حل صحيح يكفل، من جهة، فعالية عملية التفتيش الموقعي ويتيح، من الجهة الأخرى، وقتاً كافياً لإجراء مداولات في المجلس.

ولم يبق سوى ثلاثة أسابيع قبل نهاية حزيران/يونيه ، حيث من المتوقع اختتام المفاوضات. فلنبذل أقصى الجهود ولنركز على المفاوضات بغية النهوض بالمهمة التي أوكلها إلينا المجتمع الدولي. إن الوفد الصيني لن يدَّخر جهداً في هذا الشأن.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، السفير السيد بِرغونيو.

السيد بِرغوينو (شيلي) (متحدثاً بالإسبانية): كنت، في بادئ الأمر، قد طلبت إدراج إسمي في قائمة المتحدثين كيما أدلي ببيان ذي طابع عام بشأن مسائل شتى متعلقة بنزع السلاح، ولا سيما المسألة التي تناولها السفير السيد دمبينسكي بقدر أكبر كثيراً من التدقيق والتحديد، تأييداً للنص الجديد المقدم من رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. غير أنه، لدى الاستماع إلى البيانات الهامة التي أُدلي بها هذا الصباح، وبصفة رئيسية بيان السفير السيد شا الذي استمعنا إليه تواً، فضَّلت إرجاء الإدلاء ببياني، الذي قررت، بناء على تعليمات من حكومتي، أن يتناول هذه المسألة وغيرها من مسائل نزع السلاح.

إن سبب طلبي الكلمة في هذه المناسبة هو البيان البالغ الأهمية والموَثَّق جيداً الذي أدلى به السيد مغلاوي، سفير الجزائر، فيما يتعلق بتجربته الذاتية، التي من المؤكد أنها تماثل أيضاً تجربة كثير من الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح؛ إلا أنه قد أوضح في ذلك البيان كيف أن مسألة توسيع العضوية كانت، على مر الزمن، جانباً متكرراً حافظ فيه شخصياً على معيار واحد من النزاهة. وإن تأكيده في خاتمة البيان بأنه مستعد دوماً لتقبل صيغة تكون مقبولة سياسياً وقانونياً، يحظى ببالغ الرضا من قِبل وفدي، لا سيما في ضوء تجربته التي أشار إليها هو نفسه.

أعتقد أن من المهم في هذه المرحلة عدم الخلط بين من أتحدث باسمهم وبين من أمثلهم، حيث أنني أتولَّى في كثير من الأحيان تمثيل مجموعة البلدان الـ٢٣، وأود، بصفتي ممثلاً لبلد واحد فقط من هذه البلدان الـ٢٣، أن أقول شيئاً آمل أن يُفهَم بغاية الوضوح: إن الصيغة الوحيدة المقبولة سياسياً وقانونياً هي التنفيذ السلس واليسير للمقرر CD/1356، أي وضع مهلة محددة للانضمام النهائي للأعضاء الجدد الذين يشكلون الأعضاء المعتمدين في مؤتمر نزع السلاح؛ وأود، في هذا الصدد، أن أعرب علناً عن خالص شكري لسفير الأرجنتين على وضعه الوثيقة CD/1403 أمام هذا المؤتمر لينظر فيها. أعتقد أن الإجابة الصحيحة على بيان السيد السفير مغلاوي توجد في هذه الوثيقة. إن أي عنصر أو شرط آخر مرتبط بذلك - وقد تلقيتم مني، أيها السيد الرئيس، مجموعة من المعلومات الأساسية فيما يتعلق بعناصر يمكن، في سياقها المكاني والزماني، بلوغ الهدف الذي نسعى إليه، وهو، تحديداً، اعتماد هذا المقرر - إن أياً من هذه العناصر لا يمكن أن يشَكِّل أو يكَوِّن جزءاً من المقرر. ولا يمكن أو ينبغي إضافة أي شيء إلى هذا المقرر؛ وأعتقد أن هذا أمر أساسي للغاية، وأي عنصر آخر هو جزء من قرار سيادي تتخذه بلدان ذات سيادة.

إنني، في المدة التي ما برحت أحضر فيها جلسات مؤتمر نزع السلاح، وأستزيد علماً في هذا المؤتمر، كنت ألحظ أحياناً نزعة غير سليمة إلى الانحراف نحو جوانب تندرج في نطاق اختصاص الدول. ومن الأهمية بمكان، في هذا الشأن، الإحاطة علماً، على الأقل، بموقف بلدي من هذه المسألة - وهو الموقف المعروض على النحو الذي شرحته تواً: وهو أن هذا المؤتمر لا يقبل سوى تنفيذ المقرر CD/1356 تنفيذاً

غير مشروط ومباشراً ولا لبس فيه. وأي عنصر آخر ربما كان قد خضع للدراسة أو التحليل أو الموافقة تيسيراً لاعتماد هذا المقرر هو أمر يمكن إقراره، وسيكون وفدي، ووفود أخرى بالتأكيد، على استعداد دوماً لتعليله بأكبر قدر من الإسهاب؛ ويمكن أن يخضع للمناقشة والتحليل والدراسة، حيث أن هذا محفل حر؛ إلا أنه لا يمكن ولا ينبغي، بأي شكل، ربطه بما كان مطلوباً من المؤتمر لفترة طويلة، وهو الموافقة النهائية على انضمام ٢٣ بلداً تم اختيارها في عام ١٩٩٣ وما زالت تنتظر هذا المقرر.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي الموقَّر على بيانه. لدي طلب من ممثل المغرب، السفير السيد بنجلون تويمي، لأخذ الكلمة.

السيد بنجلون تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أود أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. إنني متأكد أنه ستتاح لي فرصة القيام بذلك على نحو أوفى، وكذلك تهنئة سلفكم.

لقد ترددت قبل أخذ الكلمة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية المتعلق بتوسيع المؤتمر، حيث أن المغرب قد ركز على هذه المسألة أثناء فترة رئاسته للمؤتمر. لذلك، يصعب على وفدي أن يتصور أن بوسع أحد أن يقول إننا لا نؤيد توسيع العضوية حالاً. ولكن، بما أنني كنت دوماً صريحاً مع أعضاء المؤتمر، ومجموعة الـ ٢٣ والمرشحين الآخرين، فسأتوخى منتهى الصراحة معهم مجدداً وسأقول لهم، بعبارة كرة القدم: "إنكم تخطئون الهدف"، حيث أن الطريقة التي عُرِض فيها مشروع المقرر علينا تنُمّ عن تثاقل كبير في الحركة ربما - أقول ربما - يسفر عن حدوث مشاكل في عواصمنا. لقد عرضتم وثائق بأكثر من صيغة واحدة، وهذا أمر مؤسف، حيث أن الشفافية هي القاعدة في مؤتمر لنزع السلاح، حيث الناس تنتابهم الريبة. هذا ما علمته أثناء الأشهر القليلة التي أمضيتها هنا؛ إننا نتلقى وثائق غير كاملة، وقد تَبَيَّن لي أن لدى أعضاء المؤتمر وثائق أخرى أطول تتضمن أحكاماً أقل ما يقال عنها أنها مثيرة للجدل. إن لا شيء من هذا يسفر عن نتائج جيدة، على الرغم من أن الحق معكم. فالجميع متعاطفون معكم والجميع متقبلون لكم.

يؤسفني أنكم قد عالجتم المسألة بهذه الطريقة، بل إنني لا أفهم لماذا يقوم بلد بتقديم هذا النص - إذ ينبغي أن يكون نصاً موضوعاً بتوافق الآراء ومقدماً من الرئيس. ويسرني جداً أن صديقي، السفير السيد سانتشِس أرناو هو الذي يقدمه، لكنني لا أفهم لماذا؛ الانطباع السائد هو أن ثمة شيئاً ما يجري إعداده وراء الكواليس. أعتقد أنه ينبغي العمل بهدوء. وهذا النهج الهادئ هو أن هذا المقرر ليس سوى جزء صغير من مشكلة أكبر ما برحنا، أنتم وأنا وكثيرون غيرنا في هذه القاعة، سواء في الدائرة الداخلية أو خارجها، نناقشها مناقشة مستفيضة. وهي مجموعة إجمالية - ينبغي أن تعرضوها علينا حيث أننا قد تحدثنا عنها طيلة أشهر، وعلينا أن نعرف ماهية ما نُلزِم أنفسنا به. إذا ما قلتم لي أن المقرر هو الشيء الوحيد الذي يتصف بالأهمية، لكان بوسعنا تسوية هذه المسألة منذ سنوات. لا أعتقد أن الأمر يتوقف عند هذا المقرر، ولا بد لي أن أقول بكل صراحة إن الإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - لقد قلت هذا لسفير الولايات المتحدة، في المؤتمر الصحفي الذي عقدته بوصفي رئيساً للمؤتمر أقول إن أية إشارة إلى الفصل السابع غير مقبولة، لسبب بسيط هو أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو كاف في حد ذاته. ولا يمكنكم ذِكر أن أحكام الفصل السابع يجري تطبيقها على بلد ما كسبب لحرمانه من حقوق أخرى. ولا يمكن لبلدي أن يقبل هذه الطريقة للنظر إلى الأمور، وإنني أسمح لنفسي أن

أقول لكم، دون مغالاة، إنكم أن أردتم التصرف على نحو صحيح، فعليكم أن تعرضوا النص الإجمالي الذي توصلتم إليه على المستشار القانوني للأمم المتحدة ملتمسين فتواه بشأنه، لمعرفة ما إذا كان يتمشى مع النظام الداخلي للمؤتمر. ولست على يقين من أنكم ستحصلون على رد ايجابي.

أكرر، مع ذلك، أن بلدي يؤيد توسيع عضوية المؤتمر، ولكن شريطة موافاتي بجميع الوثائق على نحو شفاف وإتاحة الوقت لنا للتفكير بالمقرر قبل اعتماده. إنني مستعد لاعتماده، ولكن على مضض؛ ففي الحقيقة أن القبول بما خلصتم إليه أمر صعب. إنني على استعداد للقبول ببعضه لأن ثمة اعتبارات سياسية عامة ينبغي مراعاتها، للقبول على مضض بالتفسير الذي قـُدِّم للنص، وأعتقد أن سفير المكسيك، السيد دِ إكاسا قد شرح لنا هذه الاعتبارات بوضوح. إنني على استعداد للقبول بأمرين على مضض، لا ثلاثة. فالإشارة إلى الفصل السابع غير مقبولة لدينا لأن ذلك لن يعني التعدّي على حقوقنا هنا، بل على حقوق أعضاء الأمم المتحدة كافة. فالفصل السابع ومؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل، هي أمور لا ينبغي المزج بينها. سأطلب إلى الأمانة، بشخص السيد بن اسماعيل، الذي كان معي في المؤتمر الصحفي، أن يوافي الوفود التي يهمها الأمر بنسخة عن النص المكتوب للمؤتمر الصحفي موضوع البحث. أنا لا أختلق شيئاً - فهذه مسائل باتت معروفة عموماً. فإذا ما عـُرضت علي ورقة تتحدث عن "بنية الرسالة" التي لا تتجلى فيها المقاطع المثيرة للجدل من نص الرسالة موضوع البحث، والتي تتضمن بالفعل إشارة إلى الفصل السابع، أجد ذلك أمراً غير مقبول. هذه ليست شفافية، وهو أمر يؤسفني. إلا أنني ما زلت مؤيداً لتوسيع العضوية، وراغباً في المساعدة على ضمان وضع ذلك موضع التنفيذ في الأسبوع القادم. ولا أدري متى سيتسنى ذلك، لكنه يسوؤني اللجوء إلى هذه الأساليب هنا.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب، السفير السيد بنجلون تويمي. لدي طلب من ممثل جنوب أفريقيا، السفير السيد سِلِبي، لأخذ الكلمة.

السيد سِلِبي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالانكليزية): بما أن هذه هي أول مرة أقوم فيها بأخذ الكلمة في ظل رئاستكم، فهل لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم هذا المنصب؟.

لقد طلبت أخذ الكلمة لمجرد التحدث بإسمنا نحن. يبدو لي أننا سمعنا غيرنا يتحدثون بإسمنا. وقد آن الأوان لأن نقوم نحن بالتحدث بإسمنا وأن نمثل أنفسنا بأنفسنا. إن مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح هي مسألة مصلحة وطنية بالنسبة لجنوب أفريقيا، شأنها في ذلك شأن ٢٢ بلداً ممثلاً في هذه القاعة. ولئن كنا نقر بحق الدول في التشاور مع عواصمها والتماس تعليماتها، فإنني أعتقد بوجوب إقرار حقوقنا ومصالحنا أيضاً. إنكم في مؤتمر نزع السلاح تذكرون أن مجموعة الـ ٢٣ قد انتظرت ثلاث سنوات من أجل تسوية مسألة العضوية؛ بل إن بلداناً إفرادية داخل صفوفنا ما برحت تنتظر ذلك منذ عقود. وعليه، فيلس من الغريب أن نطلب تسوية هذه المسألة دون مزيد من التأخير.

إن طلبي إيجاد حل لهذه المسألة على وجه السرعة يستند كذلك إلى أن المقرر الوحيد الذي سيـُعرض على مؤتمر نزع السلاح هو ما يسمى بمقرر نظيف [أي خالٍ من الأقواس]. ولا يـُطلب إلى الأعضاء سوى تنفيذ المقرر CD/1356 ، بقبول جميع بلدان مجموعة الـ ٢٣ في المؤتمر بوصفها أعضاء كاملة العضوية، مع

كل - وأشدد على عبارة كل - ما يترتب على ذلك من حقوق. ونحن نقول إن السؤال الوحيد الذي يلزم الإجابة عليه هو ما إذا كان ينبغي منح العضوية الكاملة أم عدم منحها للبلدان الـ ٢٣ جميعها دون استثناء.

إن الإعلان والرسالة سيصدران لدى تنفيذ سيادتنا الوطنية. ولن يشكلا جزءاً من المقرر، كما أنه - وهو ما أعتقد أنه يجري التكهن به - لن يتم تقديمهما مع المقرر. وفي الواقع أن الإعلان لن يصدر إلا توقعاً لاعتماد المقرر المذكور أعلاه. أما الرسالة - وهي بلاغ سيصدر بين المُوَقّعين ورئيس مؤتمر نزع السلاح فقط - فلن يتم تسليمها إلا بعد اعتماد المقرر النظيف وشريطة اعتماده. إننا، شأننا في ذلك شأن أي بلد آخر ممثّل هنا، نطالب بالحق في تقرير كيفية إنفاذ كامل حقوق العضوية. وسيتم إصدار الإعلان وتوقيع الرسالة ممارسة لهذه الحقوق.

وعليه، فإن الحجة بأن هذا المقترح يشكل سابقة ليست في مَحَلّها. ونحن بصدد البت في كيفية استخدام حقنا في إعاقة توافق الآراء أو عدم إعاقته. فهذا ليس جزءاً من المقرر، كما أنه لا يجري فرضه من قبل المؤتمر. فكيما يشكل سابقة وكيما يتكرر في مكان آخر هو أمر سيقتضي مجدداً من دولة ما أو من مجموعة من الدول أن تقرر بأنفسها ممارسة حقوقها بهذه الطريقة بوصف ذلك عملاً من أعمال السيادة الوطنية. وربما يكون لدى الوفود تحفظات بشأن كيفية ممارستنا حقوقنا بوصفنا أعضاء كاملي العضوية في المؤتمر، إلا أنه لا يمكن استخدام ذلك سبباً لمنعنا من اكتساب العضوية. والوفود غير المرتاحة لذلك يُستحسَن أن ترفضه، مثلما يحق لنا انتقاد قرارات الآخرين. فاستخدام عدم ارتياحها لهذا الحل سبباً لمنع العضوية هو بمثابة تقييد لحقنا السيادي في ممارسة حقوقنا في العضوية على نحو ما نراه مناسباً.

إن الرأي بأن مضون الإعلان والرسالة يمكن تعميمه على بلدان أخرى هو أيضاً رأي غير مُصيب. فلا ينطبق هذا المضمون إلا على البلدان التي أصدرت الإعلان أو وقّعت الرسالة - فالالتزام هو من جانب البلدان التي عقدته. وكيما يسري على وفد آخر يقتضي من ذلك الوفد إصدار إعلان مستقل مع ممارسته سيادته وحقه في العضوية.

إن الادعاء بأن هذا الحل يساعد على إيجاد صنفين من العضوية هو أيضاً ادعاء خاطئ. فالحل قد صُمِّم تحديداً لتفادي ذلك - مجموعة الـ ٢٣ ستُمنح عضوية كاملة وجميع الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون فيما يتعلق بالقرار النظيف. وقرار كيفية استخدامنا هذه الحقوق يجري اتخاذه من جانبنا نحن، لا من جانب المؤتمر. وأية محاولة من قبل الأعضاء للادعاء لأنفسهم بالحق في البت في الطريقة التي ينبغي لنا فيها، بوصفنا دولاً ذات سيادة، أن نمارس حقوقنا عن طريق تقرير ما إذا كان أم لم يكن بوسعنا اتخاذ الإجراءات المعتزم اتخاذها، هي في الواقع محاولة للحد من حقوقنا.

إن هذه، كما قلت، هي مسألة مصلحة وطنية بالنسبة إلى جنوب أفريقيا. وهي مسألة أثيرت مع رئيس البلد الذي أمثله وحظيت باهتمامه. بل إنها، بينما نحن بصدد مناقشتنا الآن، ما برحت تحظى مجدداً بالاهتمام على أعلى مستويات الحكومة في جنوب أفريقيا. ونأمل أن يتسنى لنا البت نهائياً في هذه المسألة بالسرعة الممكنة.

إنني على استعداد لتوزيع نص ما قرأته عليكم الآن لتمكين من يسعون إلى استجلاء الأمور والتشاور مع عواصمهم من أن يفعلوا ذلك.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعباراته اللطيفة. لدي طلب آخر لأخذ الكلمة موَجـّه من ممثل كوبا، السفير السيد كاباجيرو.

السيد كاباجيرو (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): يوجد لدينا أمام المؤتمر مشروع مقرر في الوثيقة CD/1403. فهل لكم أن تـُبـَيـِّنوا لنا ما إذا كنا قد شرعنا بالفعل في النظر في هذه المسألة أم ما إذا كنتم تعتزمون دعوة المؤتمر إلى دراسة هذا النص. فإذا كنا بصدد النظر في هذا البند، سيـَتعـَيـَّن على وفدي أخذ الكلمة بوصفه منسقاً لمجموعة الـ ٢١.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا. لدي أيضاً طلب من سفير النمسا للتحدث. بعد أن يتحدث سفير النمسا الموقر، أعتزم إعطاء الكلمة لممثل الجزائر الذي سيعرض الوثيقة CD/1403، ويمكننا بعد ذلك الاستماع إلى بيانات إضافية بشأنها، إن اقتضى الأمر. وعليه، أدعو ممثل النمسا، السفير السيد كرايد، لأخذ الكلمة.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي أيضاً بتهنئتكم على توليكم هذه المهمة ذات الشأن، التي نرى الآن أنها، في هذه اللحظة بالذات، ليست من أسهل المهام. لكنني واثق من أننا سنتمكن، في ظل توجيهكم، من حل كثير من المسائل، بما فيها مسالة توسيع العضوية. ليس لدي بيان جاهز لأن وفدي لم يكن مستعداً حقاً لهذه الحالة التي نشأت. إنني أعتقد، باستماعي إلى سفير المغرب، أن ربما كان ثمة افتقار إلى قدر من "الشفافية"، كما سمـّاها، أو ربما أن الطريقة التي قدمنا بها مشروع مقررنا هنا لم تكن تماماً الطريقة التي كنا نفضلها. وما أريد فقط أن أقوله الآن باختصار شديد هو أن بلدي مستعد - وأوقن أن الوفود الأخرى لبلدان مجموعة الـ ٢٣ ستكون هي أيضاً مستعدة - لتقديم تعليل مفصـّل لما الذي حدا بنا إلى اتباع الإجراء الذي لا بد أنه بات الآن معروفاً لدى جميع الحضور. ولا يسعني إلا أن أؤكد أننا متفقون تماماً مع التفسير الذي قدمه هنا سفير جنوب أفريقيا، بأن ليس ثمة شيء خفي، وليس ثمة ما نحجبه عن المندوبين هنا ولن يـُعلـَن إلا في وقت لاحق. إن ما نفعله، وما ترى حكومتي، فضلاً عن حكومات أخرى، أنه أمر مقبول تماماً، هو اتخاذ قرار، في نطاق حقوقنا السيادية، لن يؤثر في مركزنا القانوني في المؤتمر بوصفنا أعضاء. ولا يسعني إلا أن أشدد على هذه النقطة بوجه خاص: أعتقد أن ليس بوسع أحد، وليس بوسع أي بلد آخر، أن يعترض على قرار دولة أخرى اتخاذ موقف معين خارج نطاق الحالة القانونية التي سنصبح بموجبها أعضاءً كاملي العضوية.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر سفير النمسا. أعتقد أن لعلّ من المناسب الآن أن أدعو ممثل الأرجنتين الموقر لعرض الوثيقة التي بدأ بالفعل إبداء تعليقات عليها. أعطي الكلمة للسفير السيد سانتشِس أرناو.

السيد سانتشِس أرناو (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، لقد نويت أن أستهل بياني بالقول إن لا داعي إلى الإعراب عن ارتياحنا لتـَولـّيكم رئاسة هذا المؤتمر، نظراً لأن مهارتكم المهنية ستكون ذات قيمة كبيرة في تمكينكم من توجيه أعمالنا في هذه المرحلة الحاسمة. أعتقد أن هذه العبارة الأولى في بياني قد اكتسبت مزيداً من الأهمية بعد أن استمعنا إلى بعض البيانات. كما أن من الأهم كثيراً أن نبقي أعمال هذا المؤتمر على المسار الذي ما برحنا نتـَّبعه، ويـُبـَيـِّن هذا المسار أن الترتيب الذي

يتم فيه النظر في البنود متفق عليه مسبقاً في المشاورات الرئاسية. وفي المشاورات الرئاسية التي أجريناها أمس، اتفقنا على اتباع نهج معَيـَّن في مناقشة هذه المسألة المحددة، وهي مسألة توسيع العضوية، مما يمكننا من عرض مشروع مقرر يدعم الأَمنية العادلة للبلدان التي ما برحت تنتظر منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات لتصبح أعضاء في هذا المؤتمر، وسيمكننا بعد ذلك تعليق البند لإتاحة الوقت لوفود مختلفة للتشاور مع عواصمها بشأن هذا المقرر وكل ما يترتب عليه من آثار، والتماس تعليماتها والتمكن من العودة إلى بحث هذه المسألة في جلسة لاحقة. ولسوء الحظ أننا، لأسباب لا علم لي بها، قد تخلينا عن هذا الإجراء وشرعنا في مناقشة تتخذ، في الواقع، اتجاهاً ليس بالضرورة الاتجاه البنـّاء الذي نسعى إلى اتباعه والذي كنا نحاول أن نسلكه في عرض مشروع المقرر هذا، كيما يتسنى لنا أخيراً جعل توسيع عضوية المؤتمر حقيقة واقعة، وهو هدف فشلنا في بلوغه حتى الآن - وأعتقد أنه يجب ألا نوهم أنفسنا بخلاف ذلك - على الرغم من شتى المحاولات التي بذلها المنسقون أو أصدقاء الرئيس المختلفون في هذا الشأن. لقد أحرزنا تقدماً - وبات لدينا اليوم قائمة بـ ٢٣ بلداً كادت تضع أقدامها على باب المؤتمر، لكنها لا تستطيع أن تصبح أعضاء فيه. إن مشروع المقرر الذي عرضه وفدي، بأكبر درجة من حسن النية، هادفاً، من جهة، إلى محاولة تيسير تحليل هذه المسألة في العواصم، ومن الجهة الثانية، إلى إتاحة الإمكانية لما نعتقد أنه ينبغي أن يكون مقرراً نهائياً في هذا الشأن، قد عرضه على المؤتمر ووضعه أمامه، وكما اتفقنا في المشاورات الرئاسية التي عقدت في أواخر بعد ظهر يوم الأمس، نأمل أن يعود المؤتمر إلى مناقشة هذه المسألة وأن يوافق عليها، إن أمكن، في الدورة القادمة لهذه الهيئة.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر سفير الأرجنتين السيد سانتشِس أرناو على بيانه وأُقِر التفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات الرئاسية. كنت آمل أن يشارك في هذا التفاهم جميع أعضاء المجموعات الإقليمية. إن الرئيس ليس مـُخـَوَّلاً، بالطبع، أن يرفض طلب أحد أخذ الكلمة. وبالطبع، فإن الإدلاء ببيان ما يستحث بياناً آخر، وهذا ما أفضى إلى الحالة التي نشهدها الآن. لدي طلب من ممثل المملكة المتحدة، السفير السير مايكل وِستـُن.

السير مايكل وِستـُن (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية): أرجو المعذرة إن لم أهدر الوقت بالمجاملات المعتادة. لقد طلبت الكلمة لأقول إن المملكة المتحدة تؤيد تماماً المقترح الداعي إلى قبول البلدان الـ ٢٣، التي يـُحـَبـِّذها السفير السيد أوسـَلـِفـَن، قبولاً فورياً وغير مشروط. فنحن نرى أن هذه ستكون خطوة صوب قبول جميع البلدان التي قدمت طلبات عضوية حتى هذا التاريخ. وتوضيحاً لهذه النقطة، أود أن أقترح تعديلاً شفوياً قصيراً لمشروع المقرر الأرجنتيني. ويـُدرَج في مستهل المشروع وينص فقط على ما يلي: "مع الإقرار بالتطلعات المشروعة لجميع البلدان المرشحة إلى المشاركة التامة في أعمال المؤتمر،" ويظل مشروع المقرر على ما هو. أعتقد أن هذا النص ينمّ عن توافق في الآراء. وهو ليس نصاً مـُنـْزَلاً وليس مقتبساً من الدورة الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح، بل هو نص تمت صياغته بتوافق الآراء. وسأكون ممتناً فيما لو نظرت فيه الوفود بالاقتران مع مشروع المقرر الأرجنتيني. غير أنه ينبغي لي أن أوضح أنه إن لم يحظَ مقترحنا بتأييد أعضاء المؤتمر كافة، فسنكون مستعدين لسحبه، وأعني بذلك أن قبول إضافتنا المقترحة ليس شرطاً مسبقاً لموافقتنا على مشروع المقرر الأرجنتيني.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر السفير السيد وِستـُن على بيانه، وخصوصاً على عدم هدره للوقت. بقي لدي ثلاثة متحدثين على قائمتي، هم سفراء المغرب والصين وكوبا الموقرون. الكلمة لسفير المغرب، السيد بنجلون تويمي.

السيد بنجلون تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أردت فقط أن أدلي ببضعة تعليقات، حيث أنني، وقد درست هذه المسألة قليلاً، يدهشني أنه قد اكتـُشف تواً أن سيادة كل دولة هي سيادتها هي - ولا أجد إشكالاً في ذلك. أما فيما يتعلق بالطريقة التي عـُرِض فيها ذلك، بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به سفير النمسا، فإن أي أسلوب في عرض هذا النص يتوخى إحراز نتائج هو أسلوب يناسبني - إلا أنه يجب أن يتم ذلك على النحو الصحيح.

أود أن أذهب أبعد من ذلك قليلاً بالنهج الذي قـُدِّم إلينا اليوم سعياً إلى تفهم الأمور تفهماً أفضل. ففي الواقع أنكم تطلبون إلينا اعتماد مقرر تصفونه بأنه "مقرر نظيف". وفي هذه الحال، أتساءل، حيث أن من حقكم السيادي فرض رقابة على أنفسكم - بل إنه ليس لزاماً عليكم أن تقولوا لنا هذا - فلماذا تريدون أن تقولوا لنا هذا؟ لا يلزمنا أن نعرف، حيث أن هذا من حقوقكم السيادية؛ فافعلوا به ما تشاءون. وعندما تـُقبلون في المؤتمر، يصبح لكم حق النقض. يحق لكم أن تفعلوا ما تشاءون؛ ولكن إن لم تريدوا ممارسته، فهذا من حقكم. بل حتى أن ليس عليكم أن تخبرونا بذلك، ولا نريد أن نعرف عن ذلك. ولا تخبروا الرئيس بذلك أيضاً، لأن رئيسنا يمثلنا جميعاً. هل تعتقدون أن الرئيس يمثل باكستان؟ إن الرئيس يمثل أعضاء المؤتمر. إذن لماذا تريدون أن توجهوا رسالة إليه؟ لا حاجة لكم أن تكتبوا إليه. ربما ستكتبون إلى بلد لن أذكره لديه مشاكل، ولكن لا إلى رئيس المؤتمر، لأن الرئيس يمثل كل واحد منا حول هذه الطاولة، ولسنا بحاجة إلى معرفة ما إذا كنتم تريدون تقليص حقوقكم؛ فهذا شأنكم أنتم. ولكن إن كنتم تريدون تقليص حقوقكم والتصرف، علاوة على ذلك، خلافاً لمبادئ معينة للقانون، فهذا أمر قبوله أصعب من ذلك بعد. فأرجوكم إذن، عندما تقيمون حججكم كما فعلتم تواً، منوهين بأن من حقكم السيادي عـدم إعاقـة توافـق الآراء، فإننـي أقبـل ذلك - وكما تعرفون، فهذا واحد من الحلول التي حاول المغرب الأخذ بها أثناء رئاسته المؤتمر. ولكن أن تأتوا الآن وتقولوا لي: "سنكتفي بإبلاغ الرئيس، ولا حاجة لكم أن تعرفوا أكثر من ذلك"، فإن إجابتي ستكون: "لا، تبـَلـِّغ الرئيس، لأنه يتوجب على الرئيس إبلاغنا بذلك. فهو ليس مفوضاً بالاتصال بسلطاته هو. إنه مفوض بالاتصال بالأعضاء، كما ستفوَّضون أنتم بذلك فيما بعد". والرئيس لا يتصرف بصفته الشخصية. ومن ثم، فإن كل ما تفعلونه بعد ذلك لإبلاغ الرئيس، يحق لنا التباحث بشأنه وإبداء رأينا فيه، إلا أنه لا يحق لنا تقييمه.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر السفير السيد بنجلون تويمي. المتحدث التالي هو السيد شا، سفير الصين.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): من البديهي أن توسيع عضوية المؤتمر هو مسألة هامة. وبشأن هذه المسألة، ما برح الوفد الصيني يؤكد أن لجميع البلدان الحق في المشاركة مشاركة تامة في أعمال المؤتمر كأطراف متكافئة. إن الوفد الصيني يتفهم ويحترم ويؤيد تماماً الطلب المقدم من البلدان الـ٢٣ للمشاركة في أعمال المؤتمر. وفي الواقع أن الوفد الصيني ما فتئ يعتقد بوجوب مشاركة مجموعة البلدان الـ٢٣ فوراً في أعمال المؤتمر دونما شروط. إن عدم تحقيق هذا الهدف حتى الآن يعود إلى عوامل معروفة

جيداً. ولم ينقضِ سوى ٢٠ ساعة منذ أن تلقى وفدي خبر الوثيقة CD/1403. ولا يعلم الوفد الصيني شيئاً عن إعداد مشروع المقرر هذا. ونظراً لأهمية هذه المسألة، يلزم لوفدي أن يقوم بإبلاغ الحكومة الصينية عن مشروع المقرر هذا وعما قد يقدَّم من تعليل بشأن هذه الوثيقة، وأن يلتمس تعليماتها بشأنها.

وأخيراً، يودّ وفدي أن يعرب عن أملنا في أن يتم، في وقت مبكر، إيجاد حل مرضٍ لهذه المسألة يحظى بقبول الجميع.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل الصين، السفير السيد شا. المتحدث التالي هو ممثل كوبا الموقر، السفير السيد كاباجيرو.

السيد كاباجيرو (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): إن لم يكن هناك وفود أخرى مدرجة في القائمة، ربما لم يعد ثمة ضرورة لأخذي الكلمة. حيث أن ما كنا نرغب في اقتراحه هو مواصلة ما اتفق عليه يوم أمس في المشاورات الرئاسية. ونحن نؤيد، في هذا السياق، ما اقترحه سفير الأرجنتين، أي بإتاحة الوقت لجميع الوفود لإجراء ما يلزم من مشاورات ثم استئناف النظر في هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر سفير كوبا على بيانه. يوجد متحدثان آخران مدرجين في القائمة. أنوي إعطاءهما الكلمة ثم اختتام المناقشة إن كنتم موافقين. المتحدثان هما سفيرا شيلي وجنوب أفريقيا الموقران. الكلمة لسفير شيلي، السيد برغونيو.

السيد برغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): إن وفدي موافق، بالطبع، على الاجراءات المقررة في هذا المؤتمر، في ظل رئاستكم. ونحن نؤيد تماماً، في هذا الشأن، ما قاله كل من سفير الأرجنتين، السيد سانتشس أرناو، وسفير كوبا، السيد إميليو كاباجيرو. ونحن واثقون تماماً من أنه، إذا ما كانت الوفود ترغب في الحصول على مزيد من المعلومات وتحتاج إلى وقت، أو إذا كان يلزمها مزيد من التعليل لمسألة نرى أنها باتت واضحة نوعاً ما، فيحق لها أن تطلب ذلك، ونحن مستعدون لأن نقدم لها ذلك.

إن سبب طلبي الكلمة مجدداً هو لأن أقول إن وفدي لا يمكنه قبول عبارات سفير المغرب الموقر. يبدو لنا أن ليس ثمة أي عضو من أعضاء مؤتمر نزع السلاح في موقف يتيح له أو يُلزمه أن يلقن دروساً لبقية الأعضاء أو للدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر. إننا لسنا بحاجة إلى أية دروس فيما يتعلق باستقلالنا في ممارسة سيادتنا أو ما نتخذه من تدابير. إن رئيس المؤتمر موكَل بوظيفة هامة، وأنا متفق تماماً مع السفير السيد بنجلون تويمي في هذا الشأن. وإذا كان قد تم التخطيط لتوجيه رسالة إليكم، يا سيدي، رسالة لن نرسلها إلا فيما إذا تم الربط ربطاً متكاملاً ولا ينفصم مع المقرر المقدَّم، أي إلا فيما إذا تم قبولنا، فسيكون من صلاحيتنا توجيه رسالة إلى الرئيس. والسبب الذي يدعونا إلى الكتابة إلى الرئيس هو إحالة معلومات رسمياً إلى المؤتمر رأينا أنها قد تكون هامة، مفادها أن مجموعة من البلدان ترغب في الامتناع عن ممارسة حق (لا تتخلى عنه) لفترة معينة من الزمن. هذا إسهام رئيسي في أعمال المؤتمر، ومواصلة المفاوضات، ونحن متأكدون بأنه ينبغي أن يلقى استحساناً. إن ما لا يسعنا الاستمرار في قبوله أو التغاضي عنه، ولن يتسامح بلدي في شأنه، وأود أن أقول إنه، بهذه الشروط، لن يكون لبلدي مصلحة في المشاركة في هذا المؤتمر إذا ما كان يتعين علينا، كلما اتخذنا إجراء وكلما اعتمدنا مبادرة وكلما شرعنا في

إجراء، أن نمتثل للدروس المعروضة علينا أو أن نقتصر عليها، وإن لم يكن ثمة شك في أنها معروضة علينا بحسن نية ولكن على نحو غير مناسب تماماً.

الرئيس (متحدثاً بالانكلزية): أشكر ممثل شيلي الموقر. المتحدث التالي المدرج في القائمة هو سفير جنوب أفريقيا.

السيد سلبي (جنوب افريقيا) (الكلمة بالانكليزية): إذا كان هناك أي وفد لا يريد سماع شيئاً عن إعلاننا أو عن الرسالة التي نقترح كتابتها، فثمة طريقة بسيطة لعدم الاستماع، هي أن تصمّوا آذانكم كيلا تستمعوا. لقد اعتقدنا أن ثمة وفوداً كثيرة مهتمة بسماع ما نقترح عمله. لقد تلقينا شكاوى عن عدم الشفافية. وكنا نتوخى أكبر قدر من الشفافية عندما قررنا التحدث عن الاجراء في هذه الجلسة. إننا نعرف، بالتأكيد، ماهية الحقوق السيادية التي نمارسها، وإن الوفود، شأنها في ذلك شأن وفد شيلي، يُحسَن لها أن تتجنب القيام بدور المعلم الصغير. فلسنا بحاجة إلى معلمين صغار.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر السفير السيد سلبي على بيانه. إذا لم يبق هناك متحدثون آخرون - وآمل ألا يوجد أي متحدثين بشأن هذه المسألة - أعتقد أننا قد أحطنا علماً بكلم ما أُدلي به من بيانات. إن المشاورات التي أشير إليها قد بينت أنه يلزم الوفود مزيد من الوقت لتلقي تعليمات من عواصمها. لذلك، أقترح أن نعاود النظر في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، وآمل أن يكون ذلك - وهذا أمل وهمي - في جلستنا العامة القادمة.

بإمكاننا أن ننتقل الآن إلى الورقة التي عممتها الأمانة بناء على طلبي وتتضمن جدولاً زمنياً مؤقتاً بالاجتماعات المقرر عقدها الاسبوع القادم. ومن الواضح أن هذا الجدول الزمني قد أُعدَّ بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو، كالعادة، إرشادي فقط وخاضع للتغيير عند الضرورة. وفي غضون ذلك، فقد طلب السفير السيد راماكر أخذ الكلمة لتقديم بلاغ تنظيمي يتعلق باجتماعات الغد بشأن مفاوضات المعاهدة. الكلمة لسفير هولندا، السيد راماكر.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): إنني، كما بيَّنتم، لا أريد سوى تقديم بلاغ موجز ذي طابع تنظيمي بصفتي رئيساً للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وكما اتفقنا في اجتماع المكتب المفتوح العضوية منذ يومين، فسأتشاور بشأن أفضل السبل لملء الوقت من أجل المفاوضات لليوم الأخير من هذا الاسبوع من أعمالنا، أي يوم غد، الجمعة ٧ حزيران/يونيه، وما برحنا نقوم بذلك، وأود فقط أن أعلن أنه سيحدث تغيير طفيف في برنامج الغد، هو التالي: بدلاً من أن يُعقد بعد الظهر اجتماع اللجنة المخصصة لمسائل أخرى عقب اجتماع المكتب المفتوح العضوية في الساعة ١٥/٠٠، سيواصل سفير مصر، السيد زهران، عمله بشأن الديباجة. وبذلك يصبح كامل البرنامج ليوم غد على النحو التالي: تظل الفترة الصباحية على ما هي. وعليه، يُعقد فقط اجتماع صديق الرئيس المعني باللجنة المخصصة ابتداءً من الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. ثم سنعقد، في الساعة ١٥/٠٠، اجتماعاً للمكتب المفتوح العضوية، على النحو المقرر في البرنامج أيضاً، ثم يليه اجتماع السفير زهران بشأن الديباجة. وبذلك، فإن اجتماع اللجنة المخصصة، الذي كان مقرراً عقده بعد ظهر يوم غد حسب الجدول الزمني، سيُرجأ إلى يوم الاثنين. وطبعاً، ما زال يتعين إعلان ذلك في اجتماع المكتب المفتوح العضوية يوم غد - وهو الاجتماع الذي أشرت إليه تواً

- وفي اجتماع اللجنة المخصصة المذكور، أود أن أبدأ بتناول النطاق، ثم، الانتقال إلى المسائل الأخرى، إن سمح لي الوقت بذلك. وعليه، فبهذه البيانات، أعتقد أننا نكون قد نهضنا بمهامنا التنظيمية.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أصبح عندي الآن ثلاثة متحدثين على القائمة، هم سفير النمسا وسفير الولايات المتحدة وسفير مصر. الكلمة لممثل النمسا، السفير السيد كرايد.

السيد كرايد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية): بينما نتفهم تماماً أن بعض الوفود ما زالت بانتظار تعليمات من عواصمها، ولا يمكننا، بالتالي، اتخاذ قرار الآن بشأن النص المقدم من الأرجنتين، فمع ذلك، أرجو منكم، أيها السيد الرئيس، عدم إرجاء هذه المسألة بعبارات غير باتة على نحو ما فهمته منكم عندما تحدثتم سابقاً، بل أن تحددوا موعداً معيناً يكون فيه هذا المقرر أمامنا مجدداً لاتخاذ اجراء بشأنه. نرجو منكم النظر في ذلك، حيث أنه، في خلاف ذلك، نعتقد أننا قد نفقد الزخم وربما لن ننجح في معالجة هذا الموضوع أثناء الدورة الراهنة.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر سفير النمسا، لقد أحطنا علماً ببيانه وسنحاول تناول هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، كما قلنا. الكلمة لممثل الولايات المتحدة الموقر.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): آخذ الكلمة بصفتي صديق الرئيس للمتحدث قبل السابق، أي رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية - صديق الرئيس لاتفاق البلد المضيف لمجرّد تذكير الزملاء بأنه سيُعقد اجتماع - الاجتماع الأول، وهو مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية - في هذا الشأن، بعد رفعكم هذه الجلسة بخمس دقائق، في القاعة الأولى، وأعتقد أنه سيتزامن مع اجتماع من المقرر عقده هنا في هذه الغرفة سيرأسه السفير السيد هوفمن. لكنني سأدَعه يتكلم بشأن توقيت هذا الاجتماع.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الموقر. الكلمة لممثل مصر، السفير السيد زهران.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): لن أتحدث عن التوسيع، أيها السيد الرئيس، لأن موقفنا معروف جيداً جداً، وهو أنه ينبغي قبول جميع الأعضاء، جميع مرشحي مجموعة الـ٢٣، فوراً، دون أي شرط، للمشاركة مشاركة تامة في أعمال مؤتمر نزع السلاح، على قدم المساواة مع كل عضو من الأعضاء الحاليين. هذا هو موقفنا الذي دافعنا عنه دوماً. إلا أنني كنت أعتزم التحدث، في الواقع، بشأن المسائل التنظيمية في إطار اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، لمجرد تكميل ما قاله السفير السيد راماكر. وبعد ظهر الغد، سنتناول الديباجة والاستعراض، حيث أننا وضعنا صياغة نأمل أنها ستكون أساسا لتوافق الآراء، ونأمل أن نفرغ، ربما أولاً، من الاستعراض. ومن ثم، سنتناول مسألة الديباجة، آملين أن نحرز قدراً من التقدم الاضافي.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): أشكر ممثل مصر، السفير السيد زهران، على بيانه. أعتقد أن الجميع قد أحاطوا علماً بالمعلومات التي قدمت فيما يتعلق بالجدول الزمني الذي عـُمـِّم فيما يتعلق بالاسبوع القادم، علماً بأن رئيس اللجنة المخصصة سيقدم تفاصيل هذا الجدول الزمني في الوقت المناسب. وعلى ذلك، آمل أن يحظى هذا الجدول الزمني بالقبول.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية): ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الساعة العاشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠